تغيير الجنس البشري بين الاباحة والتجريم (دراسة مقارنة)

اميده داود نوري محمد أ.م.د:رباح سليمان خليفه
جامعة كركوك – كلية القانون والعلوم السياسية

Human Gender Reassignment: Between Permissibility and Criminalization (A Comparative Study)

Amida Daoud Nouri Muhammad
Asst. Prof. Dr. Rabah Sulaiman Khalifa
University of Kirkuk – College of Law and Political Science

المستخلص: ان موضوع (تغيير الجنس البشري)من المواضيع المعاصرة ،والتي أصبحت تنتشر بشكل يدع الى التخوف على النظام العام والاداب والاخلاق العامة في المجتمع،وتعد من القضايا المعقدة،ومما يزيد في تعقيدها هو عدم وجود تنظيم قانوني خاص به، ونتيجة التطور السريع الحاصل في عالم التكنلوجيا،التي أدت الى تقدم الطب،بحيث امتد الى حد المساس بسلامة جسم الانسان،الذي يتفق جميع التشريعات على ضرورة المحافظة عليه من أية اعتداء او المساس به

الكلمات المفتاحية: تغيير الجنس–الخنثى–تصحيح الجنس

Abstract: The subject of human sex reassignment is a contemporary issue that has become increasingly prevalent, raising concerns regarding public order, public decency, and general societal morals. It is a complex matter, further complicated by the absence of specific legal regulation. This complexity is compounded by rapid technological advancements that have driven medical progress to the point of

affecting the physical integrity of the human body—an aspect that all legal systems agree must be safeguarded against any form of infringement or violation.

Keywords: Sex change – Intersex – Sex reassignment

المقدمة: من يتابع الاحداث والقضايا المستجدة في المجتمع يكون على دراية بوجود حالة من السلوكيات الشاذة التي يتمثل بتغيير الجنس البشري لاشخاص لا يعانون من أية تشوهات خلقية تناسلية ،أي تغيير ذكر كامل الذكورة الى انثى،او تغيير انثى كاملة الانوثة الى ذكر،مدعين بأنهم ضحية الاختلالات الهرمونية ،وانهم يعيشون داخل جسد لا يشعرون بالانتماء اليه ومن أجل بيان هذه الحالة لا بد من التطرق الى أهمية الدراسةبالاضافة الى المشاكل والصعوبات الدراسة,ونطاق وهيكليتها.

اولا: أهمية الدراسة : ان التعرض لحالة تغيير الجنس البشري تعد من المواضيع الحساسة،حيث نلاحظ قيام هذه العملية بطريقة خارج عن الدين الاسلامي ،دون العلم بأسباب ودوافع الحقيقية للتغيير،أن القيام بعملية التغيير للجنس البشري يؤدي الى طمس او بتر أعضاء جسم الانسان ويصعب معه اعادة الحال الى ما كانت عليه سابقا،مما يتطلب دراسة الحالة من جوانبها الدينية والقانونية والطبية.

ثانيا: اشكالية الدراسة: ان تغيير الجنس البشري وان كانت يتعلق بفئة قليلة من فئات المجتمع الا أن هذه الفئة القليلة يمثلون حالة واقعية حدثت في المجتمع العربي والعراقي،ومن المعروف أن المتغيير للجنس البشري تؤدي الى عدم القدرة على اعادة الحال قبل العملية مما يثير اشكالية قانونية وخصوصا تداخلها مع النواحي الطبية والشرعية،اضافة الى قلة وجود مصادر خاصة بالدراسة.

ثالثا: نطاق الدراسة: ان نطاق دراستنا تدور حول تغيير الجنس البشري الذي لا يعاني من أية التباس او غموض في الاعضاء التناسلية والتي يختلف عن السلوكيات الاخرى،منها تصحيح الجنس،والخنثى،والتشبه بالنساء او التشبه بالرجال.

رابعا: هيكلية الدراسة: من خلال التطرق لموضوع (تغيير الجنس البشري) أرتأينا ان نقسم دراستنا الى مبحثين نبين فيه

المبحث الاول: تعريف تغيير الجنس البشري

المبحث الثاني: النظم القانونية لعملية التداخل الجراحي لتغيير الجنس البشري وشروطه

المبحث الاول :تعريف تغيير الجنس البشري

للإحاطة بموضوع تغيير الجنس البشري من كافة جوانبه يستوجب منا أن نعرفه لغه واصطلاحا من اجل بيان المقصود بالتغيير الجنس البشري

تتكون هذه العبارة من ثلاث كلمات وهي (التغيير) و(الجنس) و(البشري)

التغيير لغة : (اسم من فعل تغيير اي تحول وتبدل، ويقال تغير الشيء عن حاله أي تحول , وغير الشيء: حوله وبدله كأنه جعله غير ما كان)[1] وتستعمل كلمة التغيير(للدلاله على اكثر من معنى فيقال غيرت الشئ فتغير وتغايرت الأشياء أي اختلفت وغير الشيء،جعله على غير ما كان عليه،

[1] حميدو زكية /التغيير الجنسي بين التطور العلمي والاجتهاد

والخيار هو البدل من كل شيء، وتعرف ايضا بانها انتقال الشيء من حالة لاخرى، او استبدال الشيء بغيره أي بدله)[1]

وقد يكون لكلمة التغيير معاني أخرى عديدة ومنها :

1- التبديل : وهو(مصدر(بدل) وهو تغيير الشيء يقال: بدلت الشيء تبديلا أي: غيرته تغييرا ومن معانيه التحويل والنقل والتحريف).

2- الانتقال : اي(التحول من فكر إلى فكر، أو من مذهب الى مذهب او التحول من مكانه الى مكان)

3- التحويل : مصدر حول: تغير اتجاهه : حولت الشيء عن الموضوع تحويلا وحويلا: إذا نقلته من موضع إلى موضع وإزالته عن الأول إلى غيره) [2]

<u>الجنس لغة :</u> هو(اسم جمعه أجناس والجنوس يطلق لغة على الأصل والنوع، كما يطلق الجنس على شطري الاحياء مميزا بالذكورة والانوثة، فالذكور من النوع البشري جنس يناظره جنس الإناث ،

فالجنس أحد الزوجين الذكر او الانثى)[3]

ففي قوله تعالى (ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون) [4]

ويأتي(الجنس) بمعنى الأصل والحقيقة [5]

---

[1] د. خالد مصطفى فهمي /لنظام القانوني لإجراء التجارب الطبية وتغيير الجنس والمسؤوليه الطبيب الجنائية والمدنية/ بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية والشريعة الاسلامية/ دراسة مقارنة/ دار الفكر الجامعي/2014

[2] الموقع الإلكتروني islamic content.com تاريخ الزياره 2023/10/15 الساعة 5:58 بعد العصر

[3] د. الاء محمد فيصل اسماعيل / مجلة روح القوانين / تغيير النوع بين الفقه والقانون

[4] سورة الذاريات / الآية رقم 49

[5] الموقع الإلكتروني content.com-islamic تاريخ الزياره 2023/11/29 الساعة 11:28 ليلا

البشر لغة : الذكر والانثى[1]و(البشر): الخلق يقع على الانثى والذكر والواحد والاثنين والجمع لا يثنى ولا يجمع، يقال: هي بشر وهو بشر وهما بشر وهم بشر [2]

تغيير الجنس البشري : اصطلاحا

(هو تحول جنس الشخص من ذكر الى انثى،ومن أنثى إلى ذكر، وذلك عن طريق المداخلات الجراحية او المعالجات الهرمونيه التي يكون الهدف منها انماء الاعضاء الجنسيه او الى الغائها)[3]

وعلى مستوى الفقهي تعددت الآراء والتعاريف عليه ومن أبرز من عرفه البروفيسور كويس[4]

سنة 1982 وتم اعتماده بعد ذلك في أكاديمية الطب الفرنسي وهو(الإحساس العميق والراسخ بالانتماء إلى الجنس المقابل للجنس الوراثي والتشريحي والقانوني الذي ينتمي إليه، ويحس بانه ضحية خطأ غير محتمل للطبيعه ويطلب تغيير جسدي وحتى مدني، ليصل الى تماسك نفسيته وجسده ويحصل ايضا اندماجه الاجتماعي في الجنس المقابل، مصحوبا برغبة ملحة وثابتة في تغيير الجنس وحالته المدنية)[5]

---

(1) الموقع الإلكتروني www.almaany.com تاريخ الزياره 2023/11/29 الساعة 11:30 ليلا

(2)الموقع الإلكتروني www.islamweb.net تاريخ الزياره 2023/11/29 الساعة 11:35 ليلا

(3) ا.د عادل ناصر حسين /أثر تغيير الجنس في مسائل الأحوال الشخصية / مجلة العلوم القانونية/ / جامعة بغداد- كلية القانون

(4) ولد البروفيسور كيوس في عام 1913 في باريس وتوفي في نفس المدينة، وهو جراح وأستاذ فرنسي رائد في زراعة الكلى، في سنة 1972 حصل لقب أستاذ في عيادة المسالك البولية وكان من أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية زراعة الأعضاء الفرنسية وهي الاولى في اوروبا في سنة 2002 حصل على جائزة مدور اعلى وسام في مجال زراعة الأعضاء

(5) علاء جميل حسين ناصر العطوي/ رسالة تقدم بها الطالب الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا/ المسؤولية الجنائية الناشئة عن التحول الجنسي/ دراسة مقارنة في الفقه الاسلامي/ سنه2022

ومن خلال استعراضنا لمفهوم تغيير الجنس البشري لغه واصطلاحا وفقها نلاحظ بانه يتفقان كونه حاله تحول من ذكر الى انثى او العكس قد تكون نتيجة أسباب نفسية أو مرضية أو اجتماعية او بيئية وهذا ما سوف نستعرضها خلال دراستنا لهذه المسألة .

وبالنسبة لموقف بعض التشريعات العربية والاجنبية من المسألة تغيير الجنس البشري نلاحظ ان اغلب التشريعات العربية لم تتطرق الى هذه المسألة لكونه يوجد اتفاق عام حول عدم إباحة ومشروعية هذه الحالة بالاضافة إلى قلة الحالات الموجوده فليس هناك خلاف فقهي أو قانوني او طبي او شرعي حول مشروعية هذه الحاله وترجع ذلك إلى طبيعة المجتمعات العربيه الاسلاميه والقواعد والآداب العامة التي تحكمها بخلاف الدول الأجنبية التي قامت بتنظيم التغيير الجنسي البشري في قوانينها .

ان المشرع الاتحادي الإماراتي قد أشار الى تنظيم عمليات التغيير الجنس وفق ما جاء به في المرسوم بقانون اتحادي رقم (4) لسنة 2016 في قانون المسؤولية الطبية ،فقد عرفه في المادة الأولى من المرسوم الاتحادي (تغيير جنس الشخص الذي يكون انتمائه الجنسي واضحا ذكورة او انوثه ، وتطابق ملامحه الجسديه الجنسيه مع خصائصه الفسيولوجية والبيولوجية والجينيه، ولا يوجد اشتباه في انتمائه الجنسي ذكرا أو أنثى، كما يعني هذا التعريف الانحراف عن عملية تصحيح الجنس بما يخالف الصفه الجنسيه التي انتهت إليها التحاليل)[1]

وبالنسبة للمشرع العراقي لم يرد تعريفا خاصا بمفهوم(تغيير الجنس) ضمن قانون معين على رغم من صدور تعليمات عن وزاره الصحه العراقيه بخصوص تصحيح الجنس بالرقم(4) لسنة 2002 [2]

[1] منال مروان/عملية تحويل الجنس في دوله الامارات العربيه المتحده/ دراسه تحليليه مقارنه/ / جامعة الشارقة- كلية القانون/ المجلد:16/ العدد:2/ 2019

[2] تعليمات(4) صادر عن وزاره الصحه تصحيح جنس الإنسان/ منشور في الوقائع العراقية/ العدد:3957 تاريخ العدد: 2002/11/18

ومن جانبنا ندعو المشرع العراقي الى الاسراع في تنظيم التغيير الجنس البشري وخصوصا بعد ملاحظة الانتشار السريع والمخيف لهذه الظاهرة في مجتمعنا العراقي، هذا ما نشره مرصد اوركاجينا لحقوق الإنسان في 11 نيسان 2021 في تقريره الأول والتي كشف عن صدارة محافظتين في العراق قائمة(مجتمع الميم) وأشار الى وجود منظمات في العراق تقوم بحمايتهم من العنف وبين ان محافظة بغداد ومحافظة البصرة وذي قار توجد فيه النسب الاعلى من(مجتمع الميم)[1]

من خلال استعراضنا لمفهوم تغيير الجنس البشري وبناء على ما تقدم من طرح المفاهيم المقصود بتعبير الجنسي البشري نرى أنه يمكن أن نعرفه بأنه عبارة عن عملية تحويل الجنس لمن ليس لديه اي عيب او غموض في الجهاز التناسلي الظاهر حيث ان الشخص يقوم بهذا الاجراء ليتفق مع احساسه الداخلي او ميوله الشخصية او لاشباع رغباته الذاتية ويكون هذا التحول عن طريق عمليات طبية جراحية أو عن طريق اخذ علاجات هرمونيه .

هناك بعض المفاهيم والمصطلحات تتكرر كثيرا نتيجة التشابه في اللغة سواء وردت هذا المصطلح في الكتب او الاطاريح والرسائل أو في المواقع ووسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي أو حتى في الحوارات والمناقشات الأفراد بحيث يعتقد الكثير بان هناك تشابه في المعنى بين تلك المصطلحات إلا أن علوم اللغة العربية يشار إلى أن الاختلاف والتفاوت البسيط في اللفظ يمكنها ان تضيف معنى او معاني جديدة ،ومن خلال ذلك فاننا نفضل مصطلح(التغيير) بدلا من مصطلح (التغير)[2]وباقي المصطلحات الاخرى الذي هو عبارة عن مجموعة من السلوكيات المخططة له والتنبؤ بنتائجها حيث ان عملية تغيير الجنس البشري لا يمكن أن يحصل المتغير

---

[1] مصطلح يشير الى مثلي الجنس ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسيا وسبب اختيار هذا الاسم هو أن المصطلحات(مثلي- مزدوج- متحول ومتغير) كلها تبدأ بحرف الميم ،مأخوذ من الموقع الالكتروني www.iriraq.news تاريخ الزياره 2024/4/19 الساعه 7:53 ليلا

[2] (التغير) عبارة عن تقدم يحصل بشكل طبيعي في تفكير وسلوك الإنسان قد تكون ناشئة من التقدم في العمر أو خوف التجربه او حدث معين فيكون التغير في النفس وذات الإنسان

على نتائجه إلا بعد مروره بعدة مراحل وعمليات بدءا من أخذ هرمونات مضادة للجنس وانتهاء بتغيير جنسه.[1]

المطلب الثاني :تمييز تغيير الجنس البشري عما يشتبه به

من اجل بيان معنى دقيق للتغيير الجنس البشري لابد من معرفة حدود مفهوم(تغيير الجنس البشري) وذلك من خلال التمييز بينه وبين ما قد يتشابه معه من المفاهيم التي قد يتشابهون في المعنى لذا سنتطرق الى بيان الحدود تشابه والاختلاف بين مفهوم التغيير الجنس البشري والسلوكيات المشابهة معه لكون هذه السلوكيات يكون له اصل(عضوي)و(نفسي)

. وبعد بيان المقصود من تعبير(تغيير الجنس البشري) في المبحث الأول من هذه دراسه هناك حالات والسلوكيات قد تختلف وتتشابه معه كحالة (تصحيح الجنس،الشذوذ الجنسي ، الخنثى ، التشبه بالنساء والتشبه بالرجال)

سنحاول التطرق الى البعض من هذه الحالات والسلوكيات في هذا المطلب من أجل بيان الحدود الفاصلة بينه وبين تغيير الجنس البشري من خلال أربع فروع .

الفرع الاول/ التمييز بين التصحيح الجنسي والتغيير الجنسي :

يعرف تصحيح الجنس بأنه (تصحيح الغموض الحاصل عند الشخص اذا ما ظهرت بعض البوادر او العلامات التي ربما تعطي الشخص نوع جنسه الذكري او الانثوي وذلك لان الشخص ربما تحدث له بعض الاشكالات في اعضائه الجنسيه وفي مراحل المبكرة من عمرهم وقد يكون

[1] عبد المنعم ياسين الشرجي/ مفهوم التغيير والتغير والفرق والعلاقة بينهما ودلالتهما في خلق الإنسان على التوحيد/ مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية/ كلية الآداب والعلوم الانسانية- جامعة صنعاء- اليمن
المجلد:1/العدد:1 ص:7

هناك تشوه في هذه الأعضاء الأمر الذي يجعل تحديد الجنس امرا غامضا ملتبسا ما بين الذكر والانثى)[1]

ويراد به (معالجة وتصحيح الخطأ والتشوه في الأعضاء التناسلية الباطنة والظاهرة او الاعضاء الظاهرة لتتناسب مع الغدد الجنسيه)[2]

بينما يقصد بتغيير الجنس (هو إحساس يشعر بالفرد بالانتماء للجنس المضاد بجنسه الاصلي مع الرغبه الشديده لتغيير حالته الجنسيه والعيش وفق المظهر المتوافق للفكره التي يرى بها نفسه) [3]

مما تقدم يمكن أن نميز بين حالات التغيير الجنسي والتصحيح الجنسي بان:

حالة تغيير الجنس هو عبارة عن رغبة الشخص في تغيير جنسه الحقيقي دون أن يشوب اعضائه التناسليه تشوه او غموض ، بينما حالة تصحيح الجنس هو عبارة عن عملية جراحية يتم من خلالها تصحيح وتثبيت الجنس الحقيقي للفرد .

وايضا يتضح ان التغيير الجنسي هو حالة سلوكية نفسية بينما تصحيح الجنسيه حاله مرضيه يعاني به المريض من تشوه خلقي في الأعضاء التناسلية .

لكل من التغيير الجنس وتصحيح الجنس أحكام خاصة بها تختلف عن مدى مشروعية الحاله وان جوهر الحكم بين الحالتين هو المنع والإباحة ونرى ايضا بان حالة تصحيح الجنس يكون

---

[1] راكان حسن الشرعة/ التحول الجنسي وأحكامه / دراسة فقهية / دراسة تقدم بها الطالب الى كلية الشريعة - قسم الفقه وأصوله 2019

[2] هناء عبد الحميد ابراهيم / المتحولون جنسيا / دراسة اجتماعية في مدينة بغداد / دراسة تقدم بها الطالب الى جامعه بغداد - كليه الاداب - قسم علوم الاجتماع /2019

[3] سعيدي محمد نجيب/ التغيير الجنسي من منظور قانوني وشرعي / جامعة تلمسان -الجزائر

لدوافع ودواعي علاجية مشروعة بخلاف حاله التغيير الجنسي الذي لا يكون لدواعي العلاج أو الشفاء .

ونرى ايضا– النتيجة المستهدفة من إجراء عملية تصحيح الجنس هو التقويم الوضع الخاطئ وتثبيت الوضع الصحيح بينما نتيجه التغيير الجنسي هو المساس بجسم الفرد والإضرار به عن طريق التغيير .

ونلاحظ– يتفق حالة تصحيح الجنس مع التغيير الجنسي بأن كلتا الحالتين يكون عن طريق اجراء عمليه جراحيه او اعطاء هرمونات طبيه علاجيه .

ومن جانبنا نرى– أن المشرع العراقي كان موفقا في اصدار التعليمات الخاصة بتصحيح الجنس وان هذا ان دل على شيء فهي دلالة على حرص المشرع العراقي على الجانب التشخيصي لحاله التصحيح الجنسي نظرا لخطورة المسألة وتعقيدها قد نص على إجراءات وفحوصات سابقة لإجراء العمليه الجراحيه [1]

الفرع الثاني/ التمييز بين التغيير الجنسي والشذوذ الجنسي

الشذوذ الجنسي (homosexualite) هو (ظاهره تتسم بميل الشخص الى نفس الجنس الخاص به، فهي تعني اللواط عند الذكور والسحاق عند الإناث وهو ضغط جنسي موجه للأشخاص من نفس النوع نتيجة نشوء نزوة وشذوذ جنسي تجاه افراد اخرين من نفس النوع ويمكن تصور هذه الظاهرة حتى في إتيان الحيوانات والاستمناء) [2]

[1] ينظر المادة (2_3) من التعليمات الصادرة من وزارة الصحة رقم (4) لسنة 2002

[2] سعيدي محمد نجيب/ التغيير الجنسي من منظور قانوني وشرعي/ المجلة الاكاديمية للبحوث القانونيه والسياسيه جامعة تلمسان- الجزائر/ المجلد: الرابع / العدد: الثاني / السنة 2020

وعرفه احد اطباء الطب النفسي بانه (سلوك ناشئ عن النزوة المختاره او التفضيلية لدى الشخص بالنسبه للافراد من نفس نوعه ، او هو ضغط جنسي موجه نحو الأفراد من نفس النوع)[1]

ويمكن أن نميز بين التغيير الجنسي والشذوذ الجنسي:

من جانبنا نرى– إن الشخص الشاذ جنسيا لا يعاني من أية تشوهات في الأعضاء التناسلية بخلاف المتغير الجنسي الذي يعاني بأنه ينتمي إلى جنس المضاد لجنسه الحقيقي . بالإضافة الى الشاذ جنسيا يرغب باقامه علاقه جنسيه مع الجنس المشابه للجنسه بينما المتغير جنسيا يرغب بتغيير جنسه ولجنس المضاد وتغييرها بيده الجنسيه فقط لا تكون لدوافع جنسية. يتم التغيير الجنسي عن طريق اجراء عملية جراحية او اخذ هرمونات علاجيه بخلاف الشاذين جنسيا فان حالتهم لا تستوجب تداخل جراحي .

في حين ان الشذوذ الجنسي والتغيير الجنسي يتفقان من حيث انك كلاهما يعتبران سلوكا منحرفا خارج الإطار الفطرة السليمة . ويتفقان من حيث عدم المشروعية فمن الناحية الشرعية لا يجوز إجراء عملية التغيير الجنسي ولا الشذوذ الجنسي بينما من الناحية الطبية والقانونية أجازه بعض القوانين وفق ماوضحناه سابقا .

[1] علاء جميل حسين ناصر العطوي /المسؤولية الجنائية الناشئة عن التحول الجنسي/ دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي/ رسالة تقدم بها الطالب إلى معهد العلمين للدراسات العليا- قسم القانون العام/2022

الفرع الثالث/ التمييز التغيير الجنسي والخنثى

حازت مسألة الخنثى اهتمام كبير من ناحية الفقه الإسلامي والناحية الطبية من حيث المقصود به وحالاتهم وتنظيم احكامه في المجالات المختلفة حيث بينوا تكوينه الجسدي والاسباب العلمية لحدوث حالة الخنثى وطرق علاجه كل هذا الحالات تقع خارج نطاق دراستنا .

الأمر الذي يقتضي منا هو الوصول الى هل أن حالة الخنثى هي صورة من صور تغيير الجنسي وهل العمليات الذي يجري للخنثى تعتبر ضمن عمليات التغيير الجنسي وما هي معيار التفرقة والتمييز بين الخنثى والمتغير الجنسي هذا ما سنوضحه تباعا

الخنثى : (هو من له اله الرجال والنساء، والشخص الواحد لا يكون ذكرا وانثى حقيقه، فإما أن يكون ذكرا واما ان يكون انثى)[1]

يذهب الاطباء المعاصرين ان حاله الخنوثة تعد مشكلة معقدة توجد حتى في الحيوانات والنباتات [2]

يطلق عليه باللغة الانجليزية(intersex) وهي (مجموعة من التشوهات في من يعاني منه الشخص المصاب من الأعضاء التناسلية الغامضة(الجنس الخارجي غير الطبيعي) او الاعضاء التناسليه الخارجيه التي لديها المظهر المعاكس للجنس الطبيعي للفرد)[3]

بالنسبة للتشريع العراقي فانه لم يرد نص خاص بمعالجة حالة الخنثى الا انه يمكن الرجوع الى نصوص الشريعة الإسلامية لمعالجة المسألة [1]

---

[1] ايمن عبد الكريم فارس/ أحكام التدخل الطبي في جنس الخنثى ونكاحه في ضوء المتغيرات الطبية المعاصرة/رسالة تقدم بها الطالب إلى كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية بغزة/ سنة 2021

[2] في النباتات توجد الكثير من الزهور يحمل جهازي الذكر والانثى معا فيتم التلقيح عن طريق الحيوانات خصوصا الحشرات والرياح والماء وهناك حيوانات تحمل حاله الخنوثة من أشهر هذه الحيوانات دودة الأرض الخرطون فكل دودة تحمل الأعضاء التناسلية ذكريه وأنثويه .

[3] المصدر السابق / ايمن عبدالكريم فارس / ص15

بناء على ما تقدم يمكننا أن نميز بين تغيير الجنس البشري والخنثى

بالنسبة للخنثى لا يكون الأمر له تغييرا للجنس إنما يكون تصحيح وتثبيت الجنس الصحيح مثبتا ذلك بدلائل وفحوصات طبية .

ان الخنثى يفترض فيه وجود تشوه في جنسه وهو بذلك يشعر بانه ضحيه الطبيعه بخلاف المتغير جنسيا قد لا يكون لديه ايه غموض في جنسه أي أن اعضائه التناسلية كامله .

ان العمليه الجراحيه الذي يخضع له الخنثى مختلفه تماما عن العمليه الذي يجري للشخص المتغير جنسيا اذ ان الخنثى اما الغدد الانثويه يكون مرتفعه لديه فيغلب بذلك صفاته الانثويه او بالعكس فيعمل الطبيب بإبراز ذلك العضو بخلاف المتغير الجنسي الذي يحاول الادعاء بانه ينتمي الى جنسه المضاد .

الخنثى يكون مرض عضوي بينما المتغير الجنسي لا تعدو أن تكون رغبه او متعه . من جانب آخر كون الخنثى يعتبر حالة مرضية فهي بذلك يسمح او يستوجب اجراء تداخلات جراحية بقصد الشفاء اما اجراء عمليه التغيير الجنسي يكون من اجل ارضاء شهوه او رغبه في التغيير ويستنتج من ذلك أن إجراء عملية إبراز الجنس الغالب للخنثى هو أمر مسموح بينما اجراء عملية التغيير غير مسموح به .

الفرع الرابع/ التمييز بين تغيير الجنس البشري والتشبه بالنساء والتشبه بالرجال

انتشرت حاله التشبه بالنساء او بالعكس في الدول الغربية بحيث اعتادت الناس في الغرب من رؤيه شخص ذكر متنكر بثياب وخصوصيات الانثى او رؤيه الانثى متنكره بثياب وخصوصيات الرجل

---

(1) م.م.علاء عمر محمد الجاف/أحكام ميراث الخنثى / دراسة فقهية قانونية مقارنة /مجلة ذي قار جامعه البصره- كليه القانون /العدد:4 المجلد : 2

من الظواهر الخطيرة التي أصبحت تنتشر بشكل ملحوظ في مجتمعاتنا الإسلامية هو الخروج عن المعتاد والمألوف في الإنسان وتصرفاته وحركاته وهذه الظاهرة هي التشبه بالنساء والتشبه بالرجال

والسؤال المطروح هو هل ان التشبه بالنساء أو التشبه بالرجال يعد من قبيل تغيير الجنس البشري أم هناك اختلافات بينهم هذا ما ستبينه تباعا :

إن التشبه بالجنس الآخر يظهر حينما تظهر المرأة في مظهرها الخارجي كالرجال سواء كان في ملابسهم او حركاتهم وتظهر تشبه عند الرجل حينما يظهر بمظهر المرأة في شكلها الخارجي كارتداء الملابس النسائيه أو التزيين كما تتزين المرأة او تقليد طريقة كلام المرأه .

هناك بعض الآراء يذهبون إلى أن الاشخاص المتشبهين بالجنس الآخر هم على الاغلب من متغيري الجنس أو من الشذوذ الجنسي[1]

ونحن بدورنا نخالف هذا الراي لان المتشبه بالجنس الآخر لا يصل للمستوى النفسي والحل التي يخضع له المتغير جنسيا او ذات الشذوذ الجنسي

وان التشبيه الرجال او النساء امر محرم شرعا والأدلة عليها كثيرة ، عن ابن عباس رضي الله عنه قال (لعن رسول الله المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال)[2]رواه البخاري

وفي قول ابن تيمية رحمه الله (إن الرجل المتشبه بالنساء يكتسب من اخلاقهن بحسب تشبهه حتى يفضي به الأمر الى التخنث المحض ، والتمكين من نفسه كأنه امرأة)[3]

---

[1] المجلة الاكاديمية للبحوث القانونيه والسياسيه / التغيير الجنسي من منظور قانوني وشرعي / سعيدي محمد نجيب / المجلد : الرابع / العدد : الثاني / جامعة تلمسان - الجزائر /2020

[2] حكم تحويل الجنس: دراسة تقويمية في ضوء مقاصد الشريعة/ فرحان بن هسماري، مصطفى بن محمد جبري شمس الدين / الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا

[3] مجلة روح القوانين /تغيير النوع بين الفقه والقانون / د.الاء محمد فيصل اسماعيل

وان اول ما يفعله المتشبه هو تقليد ملابس الجنس الاخر وطريقه الكلام والمشي الى ان يصل لدرجة انه يرغب التخلص من اعضائه التناسليه او اخذ الهرمونات الجنسيه المعاكسه لجنسه الحقيقي[1]

التشبه بالرجال أو التشبه بالنساء يتمثل في المظهر السلوكي لميل الشخص إلى الجنس الآخر قد يتطور هذا التمني الى التحول الى ذلك الجنس وقد يأخذ بالاجراءات نحو التغيير الفعلي[2]

من جانبنا نرى–التمييز بين تغيير الجنس البشري والتشبه بالنساء والتشبه بالرجال

ان التشبه بالنساء أو بالرجال قد تكون مسألة وقتية وعربيه فبمجرد اشباع الرغبه ينتهي بخلاف التغيير الجنسي الذي يلجأ اليه المتغير بقناعه تامه بالانتماء لجنسه المضاد .

قد لا يرغب المتشبه بالرجال او النساء التخلص من هويته الشخصية البيولوجية بينما المتغير الجنسيه يرغب في التخلص من هويته الجنسيه . إن التشبه يكون تبديل ظاهري لا يغير حقيقة الجنس .

ويتفقان في أن المتغير الجنسي يمر بمراحل تشبه المراحل التي يمر بها المتشبه بالرجال او النساء الى ان يصل التخلص من جنسه الحقيقي أي بمفهوم آخر إن التشبه بالرجال او بالنساء هي اولى الخطوات للوصول الى التغيير الجنسي .

وكذلك يتفقان من حيث عدم المشروعية التشبه والتغيير من الناحية الشرعية حيث انه يعتبر كلاهما شذوذ عن الفطرة السليمة .

---

[1] ايمن عبد الكريم فارس ابو حجر/ أحكام التدخل الطبي في جنس الخنثى ونكاحه في ضوء المتغيرات الطبية المعاصرة/ رسالة تقدم بها الطالب إلى كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية بغزة/ سنة 2021

[2] د.شوقي إبراهيم عبد الكريم علام/ أستاذ مساعد بقسم الفقه بكلية الشريعة والقانون بطنطا/ تحديد الجنس وتغييره بين الحظر والمشروعية- دراسة مقارنة/ جامعة الأزهر/ الطبعة الأولى/ الناشر: مكتبة الوفاء القانونية 2011

المبحث الثاني

التنظيم القانوني لعملية التداخل الجراحي لتغيير الجنس البشري وشروطه

من المسلم به أن عملية تغيير الجنس البشري بدون حاجة او ضرورة امر محظور ،والقول باباحة عمليات تغيير الجنس البشري لا يمكن أن يؤخذ على إطلاقه حيث انه تخضع لعدة شروط وضوابط وهناك قوانين نظمت احكام تغيير جنس البشري صراحة بالنص عليها في قوانينها بصورة صريحة وتعتبر هذه الدول من الدول التي تعترف بتغيير الجنس ،والمعترفة بالمسخ بخلاف الفطرة السليمة للإنسان (المسخ : تشويه الخلق والخلق وتحويلهما من صورة الى صورة) هذه القوانين حددت الشروط والحالات لتغيير الجنس

لذا سنتقسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب بنين فيه

المطلب الأول : التنظيم القانوني الصريح لعملية تغيير الجنس البشري

المطلب الثاني :التنظيم القانوني الضمني الصريح لعملية تغيير الجنس البشري

المطلب الثالث : موقف المشرع العراقي من عملية تغيير الجنس البشري

المطلب الرابع : موقف المشرع العراقي من عمليات تغيير الجنس البشري

المطلب الأول/ التنظيم القانوني الصريح لعملية تغيير الجنس البشري

ثمة تشريعات قانونية نظمت اباحه عملية تغيير الجنس البشري للجنس المعاكس بنصوص قانونية صريحة بحيث نكون أمام سند قانوني صريح بإباحة عملية التغيير

والقانون الألماني من الدول التي نظمت عملية تغيير الجنس البشري بنصوص قانونية

الفرع الثاني/ موقف القانون الألماني من إباحة عملية تغيير الجنس البشري

تنص المادة الثالثة من القانون الأساسي للجمهورية الألمانية بأنه (لا ينبغي التمييز ضد اي شخص بسبب جنسه او أصله او لغته او معتقده او لون بشرته أو توجهه الجنسي او اعاقته .....)[1]

أجاز المشرع الألماني عملية تغيير الجنس طبقا للقانون الصادر في 10 سبتمبر 1980

تعتبر جمهورية ألمانيا الاتحادية من الدول التي نظمت مسألة تغيير الجنس البشري بقانون فلقد اجازت للفرد أن يغير جنسه للجنس الاخر متى ما شعر بالرغبه انتمائه للجنس الذي يراد التحول إليه .

بمعنى ان القانون الألماني قد اباح المساس بسلامه الجسم، نظمت قوانين الخاصه بالعمليات الجراحية لتغيير الجنس بناء على رغبة وطلب الراغب بالتغيير [2]هذا القانون قد أباح عمليات التغيير الجنس في المادة الثامنة منها ونصت هذه المادة على شروط مشابهة تقريبا للشروط الواردة في القانون السويدي الخاصة بتغيير الجنس البشري[3]

وخص هذه المادة مجموعة من الشروط الواجب توافرها في طالب تغيير الجنس بعد ان يقدم طلب رسمي بالتغيير [4]

– أن يبلغ(25) سنة من العمر

---

[1] الموقع الإلكتروني handbookgermany.de تاريخ الزياره 2023/12/26 الساعه : 4:5 عصرا

[2] محمود عاصم عصام محمود/ تغيير جنس الإنسان / دراسة في القانون الجنائي والشريعه الاسلاميه جامعة بغداد- كلية القانون / 1425-2004

[3] دعاء غزال، حنان قابوسه - بشيره جراية/أحكام تغيير جنس الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي /رسالة تقدم به الطالب الى جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي- معهد العلوم الإسلامية- قسم الشريعة/ 2016

[4] هناء عبد الحميد ابراهيم/المتحولون جنسيا / دراسة اجتماعية في مدينة بغداد/ رسالة تقدم به الطالب جامعه بغداد - كليه الاداب- قسم علم الاجتماع / 2019

- لم يسبق له الزواج

- عدم القدرة على الإنجاب

- أن يكون لدى الراغب بالتغيير الرغبة الحقيقية في التغيير

- استعداد الرغب بالتغيير إجراء العملية الجراحية لتغيير بأعضائه التناسلية من أجل اكتساب مظهر يتفق مع مظهر وأعضاء الجنس المضاد

- ان يكون الماني الجنسيه او اجنبي مقيم في المانيا او لاجئ فيه [1]

إن القانون الألماني لتغيير الجنس البشري قد استند على الإحساس النفسي لطالب التغيير، واستنادا لرغبه القويه للتغيير، ولقد تطرقنا الى هذا المعيار عند بيان دوافع عملية تغيير الجنس البشري

لذا إن اعتماد القانون الألماني للمعيار النفسي فإن ذلك يقود الحال الى الجنس بناء على رغبة الفرد او بناء على طلبه وهذا ما لا يتقبله القواعد العامة للأخلاق[2]

أشار القانون إلى أن الشخص الراغب بتغيير الجنس أن يكون غير قادر على الإنجاب، حيث يتم التأكد من ذلك من خلال فحوصات طبية [3]

انتقد القانون الألماني بأنه حدد سن لطلب التغيير ب(25) بالسنة وهذا يعني قبل بلوغ هذا السن لا يمكن أن يقدم طلب تغيير الجنس وان المشرع الألماني قد أغفل في ذلك حاله الخنثى

---

[1] د.محمد احمد المنشاوي /المسؤولية الجنائية الناشئة عن عمليات التحول الجنسي / مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية / جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

[2] محمود عاصم عصام محمود/ تغيير جنس الإنسان / دراسة في القانون الجنائي والشريعه الاسلاميه/ جامعه بغداد- كليه القانون / 1425-2004

[3] د. خالد مصطفى فهمي/النظام القانوني لإجراء التجارب الطبية وتغيير الجنس ومسؤولية الطبيب الجنائية والمدنية / بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية والشريعة الاسلامية/ دراسة مقارنة /الناشر: دار الفكر الجامعي

الذي يولد بأعضاء تناسلية مزدوجة هل ينتظر الى أن يبلغ 25 من العمر أم أن هذه الحالة له ضوابط وأحكام اخرى [1]

للرد على هذا القول : أن جمهورية ألمانيا فيه ما يقارب (2000) شخص يعانون من حاله الخنثى(ثنائي الجنس) وان المانيا اليوم تعد اول دولة أوروبية تسمح بقيد الطفل الذي يولد بأعضاء تناسلية مزدوجة ب (الجنس الثالث)

شرع ألمانيا خانة(الجنس الثالث) في وثيقة ميلاد الطفل وترك الأمر له لحين بلوغه السادسة عشر من العمر لكي يختار الجنس الذي يريده. ولقد ادخل هذا التعديل على القانون المدني الألماني بالمشورة من مجلس الأخلاق الذي تكمن مهمته الرئيسية في تقديم الاقتراحات للحكومة والبرلمان بخصوص القضايا الصعبة، فهذا القانون الجديد يسمح للآباء بترك خانة تحديد جنس الطفل المولود في وثيقة الولادة ب(غير محدد الجنس)

بالاضافة أفادت وزارة الداخلية الالمانية بان الجواز الالماني يحمل خانتين(m)للذكر وخانه(f) للأنثى واضاف انه قريبا سوف يحتوي الجواز الالماني على خانه جديده ثالثة(x) يدل على ثنائي الجنس[2]

أشار القانون ايضا ان يكون الراغب بالتغيير الجنس غير قادر على الإنجاب، وانتقد المشرع في هذا الجانب بانه لم يوضح المقصود من عدم الإنجاب هل يقصد به العجز الجنسي أم انه يلزم عدم الخلط بين عدم القدرة على الإنجاب وبين اسباب عدم الانجاب[3]

---

[1] د. الشهابي ابراهيم الشرقاوي/ تثبيت الجنس وآثاره / دراسة مقارنة في الفقه الاسلامي والقانون المدني/ جامعه القاهره- كليه القانون

[2] الموقع الإلكتروني www.bbc.com التاريخ الزياره 2024/1/6 الساعة 9:49 ليلا

[3] تغيير الجنس بين الحظر والإباحة / د. احمد محمود سعد/ جامعه القاهره- كليه الحقوق بني سويف الطبعة الأولى/ 1413-1993/ الناشر: دار في النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع

وبشكل عام تعرض قانون التغيير الجنسي الالماني لعام 1980 الى انتقادات كثيرة من هذه الانتقادات أن المتغيرين جنسيا لا يقدرون على تغيير أسمائهم وجنسهم بصورة رسمية في الوثائق الحكومية إلا بعد التأكد من التقييم النفسي و بقرار من المحاكم المختصة، حيث عبر المتغيرين جنسيا بأن هذا القانون فيه اهانه لحقهم [1]

بالاونة الاخيرة تطور بشكل سريع حقوق المتغيرين LGBT[5] [2]خلال العقود الأخيرة في ألمانيا ولجا الحكومة الالمانية إصدار القانون الجديد(قانون تقرير المصير) حيث الهدف من هذا القانون توفير التسهيلات للأشخاص المتحولين جنسيا في تسجيل أسمائهم ولم يعد من الضروري صدور قرار قضائي بشأن طلب التغيير [3]

ونص القانون الجديد ايضا على انه لا ينبغي طلب تقرير عن الهويه الجنسيه او طلب تقرير طبي كشرط لتغيير الجنس [4]

تعليق الباحثة على القانون الألماني لتغيير الجنس البشري :

1- اباحه المشرع الألماني الحق في المساس بسلامة جسم الانسان بتغيير جنسه على المعيار النفسي وهذا ما تطرقنا إليه من خلال تعليقنا للقانون السويدي لتغيير الجنس البشري.

2 - اشترط المشرع(لم يسبق له الزواج) فمن هذا الجانب كان أكثر توفيقا من المشرع السويدي

3- لم يشترط القانون الألماني الحصول على الإذن المسبق لإجراء عملية التغيير الجنسي حيث ان الامر لا يحتاج الى تقرير طبي وهذا ما لا نتفق معه اذ يجب ان يكون هناك لجان طبية

---

[1] الموقع الإلكتروني https://amalberlin.de تاريخ الزياره 2024/1/6 الساعة 10:44 ليلا

[2] لفظ أوائل الكلمات transgender-bisexual-gay-lesbian

[3] الموقع الالكتروني http://books.google.com تاريخ الزياره 2024/1/6 الساعة 10:53 ليلا

[4] الموقع الإلكتروني https://www.google.com تاريخ الزياره 2024/1/6 الساعة 10:58 ليلا

متخصصة تضم عدد من الأطباء المختصين في مجالات الطب المختلفة وخبراء قانونيين لدراسة الحالة وتقييمها.

4- أغفل المشرع الألماني حالة الضرورة في تغيير الجنس البشري كوجود تشوهات تناسلية أو حاله خنثى او تصحيح الجنس الحقيقي .

المطلب الثاني/ التنظيم القانوني الضمني لعملية تغيير الجنس البشري

إن القوانين التي لم تنص صراحة على إباحة عملية تغيير الجنس البشري ولكن تناولت الآثار المترتبة على إجراء عملية تغيير الجنس هذا يدل على أنها اعترفت بإباحة عملية التغيير ضمنا واقر مشروعيتها

من خلال دراستنا للعديد من المصادر ذات الصلة بموضوع رسالتنا تبين لنا بحق ان المشكلة الرئيسية تكمن في الآثار القانونية المترتبة على عملية التداخل الجراحي لتغيير الجنس البشري

بمعنى ان التغيير الجنس تتخطى حدود بيان الشرعيه التغيير أو عدم شرعيتها وخصوصا ان الدول التي أقرت بمشروعية عملية تغيير الجنس البشري لم تستطع أن تبين الآثار المترتبة على هذا التغيير من الناحية القانونية هذا ما أدى إلى زيادة الغموض والصعوبة في المشكلة

حيث أن بيان الآثار القانونية لتغيير الجنس البشري ما هو إلا نتيجة طبيعية لقبول التغيير، بالرغم من موقف القانون من هذا التغيير لأن المسألة تمثل حقيقة مادية الا وهو قيام الشخص بتغيير المظهر الخارجي وتغيير اعضائه التناسليه للجنس المعاكس هذا حتى لو نفترض ان القانون الدولة لا تعترف بحالة تغيير الجنس البشري إلا أن هناك حقيقة مادية على أرض الواقع تفرض نفسها، ولابد من معالجة الآثار القانونية المترتبة عليه سواء على صعيد الشخصي أو على الصعيد الاجتماعي.

بالإضافة هناك بعض الدول اباحت عملية التداخل الجراحي بتغيير الجنس استنادا لعمليتي الاخصاء والتعقيم المباحة في بعض التشريعات على اعتبار انها تكون وسيلة للتخلص من الالام النفسيه التي يكون لها علاقه بالحياه الجنسيه، سيكون القصد من عمليتي الخصي والتعقيم هو الشفاء وخصوصا بعد التوسع في مفهوم إباحة النشاط الطبي والقصد العلاجي، حيث أن الأعمال الطبية لا يقتصر على الحفاظ سلامة جسد الإنسان بالمفهوم التقليدي القديم الذي يقصد منه تمكين الجسد من التخلص من الآلام والعلل المرضية بل تجاوزت ذلك الى الحد من التخلص من الاعضاء التناسليه باعتباره طريقة من طرق العلاج الطبي التي أحرز بصددها تقدم كبير، هذا المبرر الذي استندت عليه شرعيه تغيير الجنس نظرا لإباحة هذا النشاط.

الفرع الاول/ القوانين التي أباحت عملية تغيير الجنس البشري من خلال الآثار القانونية المترتبة على عملية تغيير الجنس البشري

هناك قوانين لم تنص صراحة على إباحة عمليات تغيير الجنس البشري إلا أنها نصت على الآثار القانونية الناتجة عليها أي أنها نظمت المعاملات بعد القيام بفعل التغيير، ومن هذه القوانين

أولا: القانون الأرجنتيني :

ان العمليات الجراحية لتغيير الجنس البشري ، والعلاج الهرموني يكون مجانيه وذلك بعد إصدار وزارة الصحة الارجنتينية مرسوم خاص لتطبيق قانون الهويه الجنسيه في الارجنتين

هذا يعني أن تلك عمليات تغيير من العمليات المباحة التي تسمح للفرد بتغيير جنسه إلى الجنس المعاكس

ولقد نال هذا المرسوم ترحيبا كبيرا في اوساط المتحولين جنسيا، واوضحت السلطة القضائية الأرجنتينية بأن الراغبين بتغيير جنسهم لا يحتاجون الى قرارات قضائية او ادارية، ويسمح لهم بتسجيل الجنس الذي يشعر به الفرد على الأوراق والوثائق الرسمية وليس جنسهم الأصلي[1]

وان ارجنتين يعد أول بلد في العالم يعتمد مشروع قانون (الهويه الجنسيه) الذي اقرت في عام 2012 حيث يسمح للفرد بتغيير جنسه بناء على رغبة واختيار منه او تغيير جنسه في الهويه او البطاقه الوطنيه وذلك بناء على طلب بسيط ودون اشتراط العمر [2]

ثانيا : القانون الهولندي :

ان هولندا منذ سنة 1993 استخدمت عبارة (لا يمكن تحديد الجنس) في الوثائق الولاده الرسميه عندما يكون جنس المولود غامضة وغير واضحة المعالم، وفي عام2013 شرع البرلمان الهولندي قانون يجيز فيه للمتغيرين جنسيا بتغير جنسهم في الوثائق الميلاد بالشكل القانوني دون الحاجة للخضوع إلى جراحة تغيير الجنس بالإضافة الى السماح للمتغيرين جنسهم بالخدمه في الجيش الهولندي وبشكل علني [3]

وفي سنة 2019 أرسل وزير الصحه والرعايه والرياضه الهولندي(هوغو دي جونج) بيان الى مجلس النواب الهولندي يشير فيه أنه لا يرى ضروره لمنع علاجات التحويل الهرموني[4]

ثالثا : قانون كولومبيا البريطانية :

يشير هذا القانون أن الشخص الذي قام بتغيير جنسه وكان غير متزوج يجوز له تقديم طلب بتغيير حالته المدنية، وتغيير البيانات الرسمية الموثوقة في شهاده الميلاد، على أن يكون

---

[1] الموقع الإلكتروني doualiya.com-www.mc تاريخ الزياره 2024/1/11 الساعة 7:04 ليلا

[2] الموقع الإلكتروني www.france24.com تاريخ الزياره 2024/1/11 الساعة 7:17 ليلا

[3] الموقع الإلكتروني ar.wiki5.ru تاريخ الزياره 2024/1/11 الساعة 10:44 ليلا

[4] الموقع ذاته / الساعة 10:47 ليلا

طلب تغيير الحالة المدنية مرفقة بتأييد طبي من الطبيب المختص الذي قام بإجراء عملية التداخل الجراحي لتغيير الجنس ذلك الشخص [1]

تعليق الباحثة :

من خلال بيان القوانين التي أقرت ضمنا اباحه عملية تغيير الجنس البشري واثر هذا التغير على الحالة المدنية الموثقة في الوثائق الرسمية حيث إن من المسلم أن لكل فرد شخصية قانونية لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات وهذه الشخصية القانونية تعد بمثابة قاعدة قانونية لتنظيم معاملات والسلوك الفرد

وفي اعتقادنا أن اتجاه التشريعات في إباحة عمليات تغيير الجنس بامكانية تغيير أسمائهم تبعا لتغيير جنسهم انما جاءت من اجل التخفيف العوائق الاجتماعية والإدارية التي يتعرض لها المتغير للجنس حيث ان من الواضح أن الوثائق الرسمية والبطاقات الوطنية تعتبر من المستمسكات الضرورية لتمكين صاحب الشأن من الحصول على الوثائق الرسمية التي تعبر عن شخصيته القانونية الخاصة للحصول على وثيقة جواز سفر أو وثيقة التصريح بالعمل او وثيقة الإذن بالإقامة وغير ذلك من الوثائق الرسمية.

الفرع الثاني/القوانين التي أباحت عملية تغيير الجنس البشري بالاستناد

إلى قوانين اباحه عملية الاخصاء والتعقيم :

إن عملية الاخصاء والتعقيم تعتبر من عمليات الجراحية الطبية المعترف باباحتها في بعض التشريعات على اساس انهما يعتبران من وسائل وطرق العلاج للتخلص من الألم و يحققان قصد الشفاء

[1] د. مكر لوف وهيبه/الأحكام القانونية لنظام تغيير الجنس- دراسة مقارنة/ أطروحة مقدمة من قبل الطالب إلى جامعة ابو بكر بلقايد- تلمسان /2015- 2016 كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم القانون الخاص/ السنة الجامعية 2015-2016

فكانت هذه الحقيقة هي السند من ذهب بإباحة عملية تغيير الجنس البشري، و النصوص القانونية باباحة

عملية الاخصاء والتعقيم لا تعد شائعه في الكثير من الدول، فهناك دول تعتبر هذه العمليات من الأعمال الطبية المحظورة .

وبما أننا بصدد التشريعات والأنظمة القانونية التي استندت عليها عملية التداخل الجراحي لتغيير الجنس البشري من هذا الجانب يمكننا أن نتطرق هذا النوع من النشاط الطبي لاباحه عملية تغيير الجنس كالتالي:

أولا : مشروعية اباحة عملية تغيير الجنس البشري استنادا على عملية الخطاء :

يعرف الخصاء بأنه(عملية جراحية الغاية منها تعطيل الأعضاء التناسلية كليا او جزئيا مع امكانية الاحتفاظ بالحياة، وليس بالضرورة أن يكون المخفي رقيقا مملوكا، بل يمكن ان يكون حرا ويحظى بغاية النكاية والتعذيب، إلا ان الغالب والمعتاد اشتغاله بالرقيق والعبيد ومنذ أقدم العصور) [1]

وهم فئة من الرجال منقطع نسلهم اما لكونهم مولودين بأعضاء تناسلية معطله او من دون اعضاء تناسلية، أو يكون من الاشخاص الذين اخضعوا لعملية الخصاء متعمد وذلك لتعطيل غرائزهم الجنسيه وكان ذلك من أجل العمل في قصور الملوك والسلاطين[2]

ومن أبرز الدول التي استندت على تشريعات الخاصة بعمليات الخصاء لاضفاء الاباحه لعمليات التداخل الجراحي لتغيير الجنس البشري التشريع الدنماركي الذي شرع سنة 1935.

[1] ا.م.د يوسف كاظم جغيل الشمري/د. عامر عجاج حميد الجنابي/ ظاهره الخصاء خلال العصور القديمة/ مجلة بابل للدراسات الانسانية- جامعة بابل - كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة بابل - كلية التربية الاساسية المجلد :5 العدد : 1

[2] الموقع الالكتروني www.alriyadh.com تاريخ الزياره 2024/1/12 الساعة 6: 08 ليلا

أباحت هذا القانون عملية الخصاء الإرادي للأفراد الذين يعانون من الاضطرابات في الغريزه الجنسيه لديهم، او انحطاط خلقي جسيم، فيندفعون لارتكاب أفعال جرمية[1]

بمعنى ان القانون الدنماركي قد أباح اجراء عملية الخصي للاشخاص الذين لديهم غرائز جنسيه شاذه او يعانون من انحطاط اخلاقي مما يدفعهم الى ارتكاب جرائم [2]

هناك شروط يتطلبه القانون لإجراء تلك العملية ، بمعنى أن اجراء التداخل الجراحي لعملية الخصي مقيدة بشروط [3]

1- ان يكون الشخص دنماركي الجنسيه

2- خضوع الشخص الطالب بالتغيير لفحوصات طبية وخصوصا فحص الغدد الصماء

3- حصول موافقة من وزارة العدل

يقدم الشخص الطالب بالتغيير طلبا ويتم ارساله الى مستشفى نفسي يكون تحت متابعة من الأطباء والمختصين لمدة سنتين، وخلالها يقدم تقرير للكشف عن حالته النفسية إلى إدارة شؤون الأسرة التابعة لوزارة العدل الدنماركي، وتقوم الوزارة بدراسة التقرير وبيان موقفه منها والحصول على موافقته ومنح الإذن بإجراء العملية على شرط أن يتم إبلاغ الطالب بالتغيير بطبيعة العملية والنتائج المترتبة عليه وإعلامه بمخاطر العملية التداخل الجراحي بقصد الحصول على رضاه الكامل [4]

---

[1] د. محمد احمد المنشاوي / المسؤولية الجنائية الناشئة عن عمليات التحول الجنسي/ مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية / جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية / 2022

[2] د. احمد محمود سعد / تغيير الجنس بين الحظر والإباحة / جامعه القاهره - كليه الحقوق بني سويف الطبعة الأولى / 1413-1993 / الناشر: دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع

[3] المصدر السابق / د. محمد احمد المنشاوي / الصحيفة 113

[4] د.مكرلوف وهيبه / الأحكام القانونية لنظام تغيير الجنس- دراسة مقارنة / أطروحة تقدم بها الطالب إلى جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان كلية الحقوق والعلوم السياسية / قسم القانون الخاص / 2015 -2016

إن النقطة الرئيسية في القانون الدانماركي هي أن الطبيب وحده له الحق في تقرير الصفة العلاجية

فالطبيب ينفرد بتقدير ما إذا كانت العمليه خطيره مع وجود قصد الشفاء[1]

قانون الاخصاء والتعقيم باللغة الدنماركية (lov om sterilisation og kastration) من أوائل القوانين في العالم لتغيير الجنس البشري (النوع الاجتماعي)

وفي عام 2014 ازيلت شرط التشخيص مع اضطراب عقلي وجراحه مع التعقيم لا رجعة فيه خلال عملية تغيير الجنس القانوني في البرلمان الدنماركي، وبذلك أصبح للمواطنين الدنماركيين الذي تزيد اعمارهم (18) سنه تقديم طلب تغيير الجنس في الوثائق القانونية.

وقامت الدنمارك و بقرار من البرلمان الدنماركي بإزالة حالة التغيير الجنس من قائمة الأمراض العقلية في عام 2016 وبذلك سبقت منظمة الصحة العالمية في قيامها إزالة المرض العقلي للمتغيرين جنسيا في عام 2018[2]

ثانيا : مشروعية اباحة عملية تغيير الجنس البشري استنادا على عملية التعقيم :

ما هي عملية التعقيم :

(سلب القدرة على الإنجاب) وفي مفهوم الطب هو (عملية جعل الفرد غير قادر على الإنجاب وذلك عن طريق عدد من التقنيات الطبية وهي الطريقة الأكثر فاعلية لتحديد النسل)[3]

[1] محمود عاصم عصام محمود /تغيير جنس الإنسان / دراسة في القانون الجنائي والشريعه الاسلاميه / جامعه بغداد- كليه القانون / 1425-2004

[2] الموقع الالكتروني ar.m.wikipedia.org تاريخ الزياره 2024/1/12 الساعه 9:36 ليلا

[3] الموقع الإلكتروني ذاته / تاريخ الزيارة 2024/1/12 الساعة 9:47 ليلا

أن التعقيم اجراء يمكن ان يكون بطريقة جراحية وغير جراحية وهي عملية من الصعوبة أن يتم عكس مفعولها ويرجع الشخص قادرا على الانجاب مرة اخرى.

هناك تعطي التشريعات في أوروبا اجازه اباحه عمليات التداخل الجراحي لتغيير الجنس البشري بالاستناد الى اباحة عملية التعقيب من أبرز هذه التشريعات القانون النرويجي

صدر القانون النرويجي سنة 1934 والذي أشارت صراحة بإباحة التعقيم كل شخص بالغ يقدم طلب بتغيير جنسه إذا كان طلبه مدعوم بخطر جدي و يقوم الطبيب بتقدير تلك الخطورة [1]

و للطبيب ان يلجأ الى وسيله بربريه للتعقيم وهي(الخصي)

وتطبيقا لهذا فان القانون النرويجي قد ساوى بين عملية التعقيم وعمليه التداخل الجراحي لتغيير الجنس البشري، واما المشرع النرويجي قد اباح التعقيم و الخصي كطريقة للتخلص من الالام والوصول الى قصد العلاج والشفاء من المرض.

تعليق الباحثة :

- ان الانظمة القانونية التي اباحت عملية الاخصاء والتعقيم قد لجأت إليها بقصد التخلص من الآلام والوصول إلى الشفاء والعلاج من المرض النفسي لصاحب الشأن الراغب بالعملية لذا نجد أن شأنها في ذلك شأن عملية تغيير الجنس البشري في اعتبارها وسيلة للشفاء.
- النقطة التي يجمع بين عملية الاخصاء والتعقيم وعملية تغيير الجنس البشري هو إزالة المنفعة من الأعضاء التناسلية (الإنجاب والتناسل) .

[1] د. احمد محمود سعد / تغيير الجنس بين الحظر والإباحة/ جامعه القاهره- كليه الحقوق بني سويف/ الطبعة الاولى/ 1413-1993 / الناشر: دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع

- نحن لا نتفق مع ما ذهب إليه التشريعات في اباحتها لعملية تغيير الجنس البشري بالقياس على عملية التعقيم و الخصي لعدم توافر قصد العلاج من المرض النفسي لكن العلاجات النفسية والجلسات النفسية ذات جدوى أكبر من اجراء العمليه.

- تمثل عملية الاخصاء والتعقيم وتغيير الجنس البشري اعتداء على الحفاظ لسلامة الجسد وكيان المجتمع.

- انفراد الطبيب بتقرير حالة المريض امر لا نتفق معه فكان من الافضل ان يكون هنالك لجان طبية وقانونية مختصين في ذلك المجال لتقييم ودراسة الحالة خوفا من انحراف الطبيب عن مهنته تحت اغراءات مع تقديرنا الكلي الإنسانية لمهنة الطبيب.

تتشابه عملية التعقيم والإخصاء مع عملية تغيير الجنس البشري في أن كليهما لا يمكن اعادة الحال الى ما كانت عليه قبل اجراء العمليه.

المبحث الثالث

موقف المشرع العراقي من عملية تغيير الجنس البشري

من المسلم به أن التطور التقنيات الطبية والتكنولوجية قد اكتنفت جميع نواحي الحياه الانسانيه، وتعد هذا التطور ومواكبتها معيارا للتطور الدولة والمجتمع ، تقع على عاتق الدولة مسؤولية تلبية المصالح العامة للبلاد والمصالح الخاصة بالأفراد، ومن أجل تحقيق هذه المعادلة نلاحظ أن حق الدولة في مواكبة التطورات التكنولوجية يقابلها الالتزام بضمان حماية حقوق الإنسان ومنها الحق في الحياة والحق في الحفاظ على سلامة الجسد والحق في الصحة الجيدة .....

إن عمليات تغيير الجنس البشري من العمليات الحديثة والذي يتيسر اجراؤها بسبب تطور الطب، ولقد برزت بعض الأفكار في الاونه الاخيره تطالب بالحرية الشخصية في اختيار الانتماء الى الهويه الجنسيه الراغب اليه.

ان المجتمع العراقي لم تخلوا فيه حاله وجود الراغبين بتغيير جنسهم او الاشخاص الذين قاموا بتغيير جنسهم سواء عن طريق تناول أدوية هرمونية أو القيام بعملية جراحية لتغيير الجنس الى الجنس المضاد

اذا لابد من بيان موقف المشرع العراقي من عملية تغيير الجنس من خلال تقسيم المبحث الى مطلبين

المطلب الأول : تعليمات تصحيح جنس الانسان

المطلب الثاني : قانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي

المطلب الاول/ تعليمات تصحيح جنس الانسان

من خلال دراستنا واطلاعنا على العديد من الكتب والمصادر ذات العلاقة بموضوع دراستنا لاحظنا ان المشرع العراقي لم يتناول موضوع التغيير الجنسي في قانون محدد لهذا لم نجد تعريفا خاصا به في القوانين العراقية.

اشار قانون العقوبات العراقي ذي الرقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل في موادها (٣٩٣ – ٤٣٨) على تجريم الافعال التي نؤوي المساك بسلامة جسم الانسان وحرمته، ومن هذا المنطلق يتضع ان المشرع العراقي قد اعطى اهتماماً بالحفاظ على سلامة جسم الانسان من اية اعتداء ومعاقبة مرتكب فعل المساس بعقوبة جزائية.[1]

[1] د.ياسر محمد عبد الله - م . م خليل ابراهيم حسين / الموقف القانون من عملية التلقيع الصناعي وتأجير الأرحام / مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية /٢٠١٦ / المجلد : 5/ العدد 17

إلا أن هناك تعليمات(تصحيح جنس الإنسان) الصادرة عن وزارة الصحه العراقيه رقم(4) لسنة 2002 تضمنت التعليمات (8) مواد .[1]

تعليق الباحثة حول تعليمات تصحيح الجنس الصادرة من وزارة الصحة العراقية :

– نتفق مع ما ذهب إليه المشرع العراقي في المادة الأولى من التعليمات حول تشكيل لجنة

مختصة مهمتها دراسة طلب المقدم من صاحب الشأن او ذويه لتصحيح الجنس، وضمها الاختصاصات الطبية والنفسية والقانونية ،ومن جانبنا نود أن يكون أعضاء هذه اللجنة من المختصين المعروفين عنهم بالكفاءة والجدارة في مجال اختصاصهم

ونقترح من اجل تسهيل أمور المرضى وذويهم أن يكون لهذه اللجنة فروع في المستشفيات الحكومية لمحافظات العراق .

– ان ما اشرت اليه المادة الثانية بشأن التقرير الطبي الصادر من الطبيب المختص الذي يروم اجراء العمليه يجب ان لا يكون لهذا التقرير حجية مطلقة أمام اللجنة الطبية، حيث من الجائز أن يكون المريض سبق له اخذ منشطات هرمونية قبل اقدامه على إجراء الفحوصات

لذا نقترح على مشرعنا العراقي اضافه فقره عدم حجية التقرير الطبي للطبيب المختص أمام اللجنة الطبية المشكلة .

–إن القيام بالفحوصات الطبية المنصوص عليها في المادة الثالثة هو إجراء سابق على العملية ونحن بدورنا نتفق مع هذا الاتجاه، وخاصة تلك الفحوصات تعتبر ضرورية لبيان الهرمونات الذكورية والأنثوية، ومن الأفضل أن يكون القرار الفاصل لإجراء عملية التداخل الجراحي لتصحيح الجنس أو عدمه للجنه الطبيه .

[1] ينظرمواد التعليمات رقم 4 لسنة 2002

-لا نتفق مع ما اتجه اليه المشروع العراقي حول اعتماد المعيار النفسي في تحديد اضطراب الهويه الجنسيه، وذلك لصعوبه اثبات هذا المعيار، ومن السهل على المريض أن يستغل اللجنة بإصابته بالمرض النفسي.

-لا نتفق مع جواز إجراء عملية التصحيح في مستشفى حكومي أو اهلي وذلك لدقة وحساسية هذه الحالة نؤكد على ضرورة بإجراء هذه العملية في مستشفى حكومي عام من اجل الابتعاد عن سرية العمليه التداخل الجراحي، او اجراء العملية تحت مغريات الطب.

بالإضافة أن الدول التي نظمت حالات عملية تغيير الجنس لم يترك الأمر على إطلاقه بل قيده بشروط وضوابط من بين هذه القيود ضرورة إجراء عملية تغيير الجنس في مستشفيات حكوميه.

ومن جانبنا ندعو المشرع العراقي تعديل نص المادة الخامسة ب اقتصار عملية تصحيح في مستشفى حكومي عام .

-خير ما فعل المشرع في المادة السادسة لتحديد مسؤولية المستشفى والطبيب الجراح عند مخالفة هذه التعليمات والأحكام القانونية العامة .

-بينت المادة السابعة آثار تصحيح الجنس لتغيير الاسم او الحالة المدنية، ومن خلال ملاحظاتنا المادة الخامسة من التعليمات يشير إلى إجراء عملية التصحيح في مستشفى حكومي ومستشفى أهلي، وفي اعتقادنا أن المشرع قد قصد به المستشفيات الحكومية والأهلية العراقيه أي داخل العراق.

لكن ما هو موقف الشخص الذي يجري عملية تصحيح خارج العراق أي أن الفرد يقوم باجراء العمليه خارج العراق ويعود الى العراق بعد العمليه ويطالب بتصحيح بياناته الشخصية.

ومن جانبنا ندعو المشرع العراقي إضافة مادة جديدة على هذه التعليمات بشأن بيان موقف الأفراد الذين يقيمون عملية التغيير خارج العراق هو ومن ثم يعودون إليها بجنس آخر معاكس .

-أن السماح بتغيير البيانات الشخصية المدنية يفهم منها إمكانية الخضوع لعملية تصحيح الجنس

- من خلال ملاحظاتنا للمادة الاولى/ خامسا من التعليمات قد وردت مصطلح(التغيير) حيث سبق وأن بينا التمييز بين التغيير والتصحيح عند تطرقنا الإطار المفاهيمي للدراسة وذلك في المطلب الثاني / اولا/ثالثا/ التمييز بين التغيير الجنس والخنوثة.

لذا ندعو المشرع العراقي الالتفات الى هذه المادة وتعديل مصطلح التغيير الى مصطلح التصحيح

تخوفا من خروج المشرع من نطاق وإجراءات التصحيح الى نطاق تغيير الجنس.

-نلاحظ أن هذه التعليمات تخلو من النص على الطعن في قرارات اللجنة الطبية من قبل صاحب الشأن وفي رأينا- ان يكون الطعن في قرار اللجنة أمام هيئة قضائية بالاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص في ذلك المجال

وتحديد المدة اللازمة لتقديم الطعن في قرار اللجنة الطبية بمعنى وضع سقف زمني لتقديم طلب الطعن فإذا مرت تلك الفترة الزمنية دون تقديم الطعن يعتبر قرار اللجنة حينئذ قرارا نهائيا وباتا.

المطلب الثاني/ قانون مكافحة البقاء والشذوذ الجنسي

ان جسم الانسان من أقدس الاشياء التي يتطلب توفير الحماية اللازمة لها في جميع الجوانب القانونية والثقافية والدينية ،ومن اهم صور الحماية للجسم الانسان تكمن في الحماية القانونية التي تقوم بتجريم الافعال التي تؤدي الى المساس بكيان جسم الانسان[1]

[1] أ.م. د.ياسر محمد عبد الله - م . د نجوى نجم الدين جمال / الحماية الجنائية للاعضاء البشرية / دراسة مقارنة / محبة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية / ٢٠١٦ / المجلد : 5/ العدد : ١٧

بتاريخ 2024/4/27 أقر البرلمان العراقي قانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي وأشار في الاسباب الموجبة لتشريع هذا القانون قد جاءت انسجاما مع الفطرة الإنسانية والطبيعية البشرية التي خلق الله تعالى الإنسان عليها من ذكر وأنثى وحفاظا على كيان المجتمع العراقي من الانحلال الخلقي و دعوات الشذوذ الجنسي التي غزت العالم، ولخلو التشريعات العراقية من العقاب الرادع لافعال الشذوذ الجنسي ومن يروج لها- شرع هذا القانون-

المادة(1) :

يلغى اسم(قانون مكافحة البغاء) المنصوص عليه في قانون مكافحة البغاء رقم(8) لسنة 1988 ويحل محله(قانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي)

المادة(2):

تلغى المادة(1) من القانون ويحل محلها الاتي:

المادة(1) يقصد بالتعابير الاتية المعاني المبينة ازاءها:

اولا: البغاء،..... ثانيا: الشذوذ الجنسي: هو ممارسه اي صوره من صور السلوك الاتيه:أ - الشذوذ الجنسي..... ب- تبادل الزوجات.....

ثالثا: التخنث: وهو كل ممارسة مقصوده للتشبه بالنساء،ولا يعتد بما يقع منه لأغراض التمثيل

المادة(3) يلغى نص المادة(2)ويحل محله الاتي

المادة(2)

اولا: يمنع البغاء والسمسرة والتخنث ويعاقب عليها وفقا لاحكام هذا القانون

ثانيا:يمنع الشذوذ الجنسي بجميع صوره ويحظر الترويج له بأي وسيلة ويعاقب عليه وفقا لاحكام هذا القانون

ثالثا: يمنع تغيير الجنس البيولوجي للشخص بناء على الرغبات والميول الشخصية ويستثنى من ذلك حالة التداخل الجراحي لمعالجة التشوهات الخلقية لتأكيد جنس الشخص ذكرا أم انثى، بعد صدور قرار قضائي، وفقا لتعليمات تصدرها وزارة الصحة

رابعا: يحظر نشاط أي منظمة تروج للبغاء أو الشذوذ الجنسي في العراق وتخضع للمساءلة طبقا لأحكام هذا القانون والقوانين الاخرى

خامسا: تلتزم كل من هيئة الاعلام والاتصالات ووزارة الاتصالات باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الترويج للشذوذ الجنسي او نشر المواد الإباحية او المخله بالحياء والاخلاق والاداب العامه

المادة(8) تضاف المادة الاتيه بالتسلسل(7) ويعاد ترتيب مواد القانون بعدها

المادة(7) اولا: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن(1) سنة واحدة ولا تزيد على(3) ثلاث سنوات او بغرامه لا تقل عن(5000000) خمسه مليون دينار ولا تزيد على(10000000) 10 مليون دينار كل من ارتكب ممارسة مقصوده للتخنث أو الترويج له

ثانيا: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن(1) سنة واحدة ولا تزيد على(3) ثلاث سنوات كل من غير جنسه بيولوجيا او شرع فى ذلك، ويعاقب بالعقوبة نفسها كل طبيب او جراح اجرى العمليه خلافا لما ورد في أحكام هذا القانون

المادة(9) تضاف المادة الاتيه بالتسلسل(8) ويعاد ترتيب مواد القانون بعدها

المادة(8)

تعد جرائم البغاء والشذوذ الجنسي وجريمة تغيير الجنس والترويج لتلك الجرائم من الجرائم المخلة بالشرف، وكل حكم يصدر فيها بحق موظف او مكلف بخدمة عامة يستتبعه بحكم القانون عزله من الوظيفة

المادة(12) اولا: يعد هذا القانون نافذة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

ثانيا: لا يعمل بأي نص في القانون او اتفاقية يتعارض واحكام هذا القانون[1]

الخاتمة

بعد الانتهاء بفضل من الله تعالى من دراسة (تغيير الجنس البشري بين التجريم والإباحة/ دراسة مقارنة) من الجدير ان نختم دراستنا باهم النتائج والمقترحات التي يمكن بيانها وعلى الشكل الآتي:

النتائج :

اولا: من خلال دراستنا لتغيير الجنس البشري نستنتج أن محل الذي يقع عليه التغيير هو جسم الإنسان سليم من الناحية العضوية ولا يعاني من أية تشوهات أو لبس او غموض.

ثانيا: أن المحل الذي يقع عليه عملية التغيير يعد اعتداء على سلامة وكيان جسد الانسان

ثالثا: ان الذين يلجأون الى اخذ هرمونات مضادة للجنس او يقومون باجراء عملية التداخل الجراحي لتغيير الجنس البشري غالبا ما يتذرعون بأنهم ضحية اجسامهم لا يشعرون بالانتماء اليه، حتى وان كان هذا الشعور ينتاب المتغيرين للجنس البشري فنحن مع العلاج النفسي اولا واخيرا فلا يمكن تصور اجراء عملية التغيير من أجل الشفاء من المرض فلا يوجد هناك أية دواعي أو قصد للشفاء من ذلك التغيير.

رابعا: أن حالة تغيير الجنس البشري ظهرت في الساحة العراقية وهذا ما نلاحظه في المجتمع ومن خلال مواقع التواصل الاجتماعي لمجموعات وجروبات متغيرين جنسيا ويقومون بالترويج عنه .

خامسا: صعوبة اعادة الحال الى ما كانت عليه سابقا قبل التغيير.

(1)منشور في الجريدة الرسمية لجمهورية العراق(الوقائع العراقية) بالعدد 4781 بتاريخ 2024/7/1

المقترحات

اولا: الالتزام بمنهج الدين الإسلامي والابتعاد عن تقليد الدول الغربية بخصوص (تغيير الجنس البشري) تحت تسمية الحريه الجنسيه لان ذلك بالتالي يؤدي الى افساد اخلاق المجتمع.

ثانيا: نقترح إجراء تعديل في تعليمات الخاصة بتصحيح الجنس الصادرة من وزاره الصحه العراقيه رقم(4) لسنة 2002 وتعديلها بالشكل الذي يمكن حصر الحالات التي يجوز فيها تصحيح الجنس البشري للأشخاص الذين يعانون من لبس وغموض في الأعضاء التناسلية بالاستناد إلى المعايير البيولوجية الطبية.

ثالثا: نقترح إجراء تعديل قانون زراعة الاعضاء البشرية ومنع الاتجار بهم رقم(11) لسنة 2016 بإضافة نصوص قانونية واضحة وصريحة لتجريم تغيير الجنس البشري للاغراض او التجارب العلمية.

رابعا: المشرع العراقي لم يتوسع في تعريفه للتخنث في قانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي وحصره على التشبه بالنساء ،وكأن التخنث يشمل الرجال فقط، لذا ندعو المشرع العراقي من معالجة هذا النص .

خامسا: المشرع العراقي حظر التغيير البيولوجي أي التغيير الذي يكون عن طريق المداخلات الجراحية

لكن أكثر الحالات ظهورا في الساحه العربيه والعراقيه هم المتغيرين للجنس هرمونيا أي الذين يتعاطون الأدوية المضادة للجنس المعاكس ويكتفون بظهور علامات وصفات الجنس الراغب بالتغيير

لذا ندعو المشرع العراقي اضافه فقره يحظر فيه التغيير الهرموني وتحديد عقوبة قانونية له.

قائمة المصادر

الكتب القانونية

د. احمد محمود سعد / تغيير الجنس بين الحظر والإباحة / جامعه القاهره - كليه الحقوق بني سويف

د. خالد مصطفى فهمي /لنظام القانوني لإجراء التجارب الطبية وتغيير الجنس والمسؤوليه الطبيب الجنائية والمدنية/ بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية والشريعة الاسلامية/ دراسة مقارنة/ دار الفكر الجامعي/2014

د.شوقي إبراهيم عبد الكريم علام/ أستاذ مساعد بقسم الفقه بكلية الشريعة والقانون بطنطا/ تحديد الجنس وتغييره بين الحظر والمشروعية- دراسة مقارنة/ جامعة الأزهر/ الطبعة الأولى/ الناشر: مكتبة الوفاء القانونية 2011

البحوث والدراسات

1. ا.د عادل ناصر حسين /أثر تغيير الجنس في مسائل الأحوال الشخصية / مجلة العلوم القانونية/ / جامعة بغداد- كلية القانون

2. أ.م. د.ياسر محمد عبد الله - م . د نجوى نجم الدين جمال / الحماية الجنائية للاعضاء البشرية / دراسة مقارنة / محبة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية / ٢٠١٦ / المجلد : 5/ العدد : ١٧

3. ا.م.د يوسف كاظم جغيل الشمري/د. عامر عجاج حميد الجنابي/ ظاهره الخصاء خلال العصور القديمة/ مجلة بابل للدراسات الانسانية- جامعة بابل - كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة بابل - كلية التربية الاساسية المجلد :5 العدد : 1

4. ايمن عبد الكريم فارس ابو حجر/ أحكام التدخل الطبي في جنس الخنثى ونكاحه في ضوء المتغيرات الطبية المعاصرة/ رسالة تقدم بها الطالب إلى كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية بغزة/ سنة 2021

5. ايمن عبد الكريم فارس/ أحكام التدخل الطبي في جنس الخنثى ونكاحه في ضوء المتغيرات الطبية المعاصرة/رسالة تقدم بها الطالب إلى كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية بغزة/ سنة 2021

6. حكم تحويل الجنس: دراسة تقويمية في ضوء مقاصد الشريعة/ فرحان بن هسماري، مصطفى بن محمد جبري شمس الدين / الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا

7. حميدو زكية /التغيير الجنسي بين التطور العلمي والاجتهاد

8. د. الاء محمد فيصل اسماعيل / مجلة روح القوانين / تغيير النوع بين الفقه والقانون

9. د. مكر لوف وهيبه/الأحكام القانونية لنظام تغيير الجنس- دراسة مقارنة/ أطروحة مقدمة من قبل الطالب إلى جامعة ابو بكر بلقايد- تلمسان /2015- 2016 كلية الحقوق والعلوم السياسية/ قسم القانون الخاص/ السنة الجامعية 2015-2016

10. د.ياسر محمد عبد الله - م . م خليل ابراهيم حسين / الموقف القانون من عملية التلقيح الصناعي وتأجير الأرحام / مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية /٢٠١٦ / المجلد : 5/ العدد 17

11. دعاء غزال، حنان قابوسه - بشيره جراية/أحكام تغيير جنس الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي /رسالة تقدم به الطالب الى جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي- معهد العلوم

12. راكان حسن الشرعة/ التحول الجنسي وأحكامه / دراسة فقهية / دراسة تقدم بها الطالب الى كلية الشريعة - قسم الفقه وأصوله 2019

13. سعيدي محمد نجيب/ التغيير الجنسي من منظور قانوني وشرعي / جامعة تلمسان -الجزائر

14. عبد المنعم ياسين الشرجي/ مفهوم التغيير والتغير والفرق والعلاقة بينهما ودلالتهما في خلق الإنسان على التوحيد/ مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية/ كلية الآداب والعلوم الانسانية- جامعة صنعاء- اليمن ،المجلد:1/العدد:1 ص:7

15. علاء جميل حسين ناصر العطوي /المسؤولية الجنائية الناشئة عن التحول الجنسي/ دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي/ رسالة تقدم بها الطالب إلى معهد العلمين للدراسات العليا- قسم القانون العام/2022

16. م.م.علاء عمر محمد الجاف/أحكام ميراث الخنثى / دراسة فقهية قانونية مقارنة /مجلة ذي قار جامعه البصره- كليه القانون /العدد:4 المجلد : 2

17. مجلة روح القوانين /تغيير النوع بين الفقه والقانون / د.الاء محمد فيصل اسماعيل

18. محمود عاصم عصام محمود/ تغيير جنس الإنسان / دراسة في القانون الجنائي والشريعه الاسلاميه

19. منال مروان/عملية تحويل الجنس في دوله الامارات العربيه المتحده/ دراسه تحليليه مقارنه/ / جامعة الشارقة- كلية القانون/ المجلد:16/ العدد:2/ 2019

20. هناء عبد الحميد ابراهيم / المتحولون جنسيا / دراسة اجتماعية في مدينة بغداد / دراسة تقدم بها الطالب الى جامعه بغداد - كليه الاداب - قسم علوم الاجتماع /2019

الموقع الالكترونية

www.almaany.com

www.islamweb.net

www.iriraq.news

www.bbc.com

https://amalberlin.de